

تحليل الأثر الاقتصادي والإنساني لحرب 15 أبريل 2023 في السودان

تقييم الواقع وسيناريوهات التعافي

د. نادية إبراهيم نور

أدت حرب 15 أبريل 2023 إلى إحداث أكبر صدمة اقتصادية وإنسانية في تاريخ السودان الحديث، إذ تجاوزت آثارها نطاق الصراع العسكري لتطال جميع ركائز الاقتصاد الوطني، بما في ذلك الإنتاج الزراعي والصناعي، والاستقرار المالي والنقدي، والبنية التحتية والخدمات الأساسية، فضلاً عن التأثيرات الاجتماعية والإنسانية العميقة.

وبحلول عام 2026، أصبح السودان يواجه أزمة مركبة تتمثل في تداخل خمسة أبعاد رئيسية:

1. الأزمة الأمنية واستمرار النزاع المسلح

2. الانهيار الاقتصادي الكلي

3. الأزمة الإنسانية والنزوح الجماعي

4. انهيار المؤسسات والخدمات العامة

5. اتساع رقعة الفقر وعدم المساواة

وتشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى أن السودان أصبح من أكبر الأزمات الإنسانية عالمياً، مع استمرار نزوح ملايين السكان داخلياً وخارجياً، وتراجع النشاط الاقتصادي بصورة غير مسبقة.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل الأثر الاقتصادي للأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب، واستعراض أهم المؤشرات الاقتصادية، وتقييم خسائر القطاعات الإنتاجية، واقتراح سيناريوهات التعافي وإعادة الإعمار.

حذر تقرير جديد صدر عشية الذكرى الثالثة لاندلاع القتال في السودان من أن استمرار الحرب أعاد الاقتصاد السوداني أكثر من 30 عاماً إلى الوراء، مرجحاً وصول نسبة الفقر المدقع إلى أكثر من 60% بحلول 2030 إذا لم يتوقف الصراع

وأصدر التقرير المشترك بين برنامج الأمم المتحدة UNDPI ومعهد دراسات الأمن ISS

تحت عنوان ما وراء الصراع لرسم طريق نمو وتنمية مستدامين في السودان ويعد أشمل

تحليل لسيناريوهات التنمية في البلاد منذ حرب أبريل 2023 .

رصد التقرير حجم الدمار خلال السنوات الثلاث الماضية:

1. خسارة 6.4 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي في 2023 وحده
 2. انزلاق نحو 7 مليون شخص إلى الفقر المدقع في عام واحد
 3. تراجع متوسط الدخل إلى مستويات عام 1992.
 4. تفاقم معدلات الفقر المدقع لتتجاوز مستويات الثمانينيات
 5. نزوح أكثر من 13 مليون شخص داخل وخارج البلاد
- سيناريو 2030:** 34.5 مليار دولار خسائر إضافية و 52 مليون فقير وفق نمذجة "المستقبل الدولي"، إذا استمرت الحرب حتى 2030 فإن:
- الناتج المحلي في 2043 سيكون أقل بـ 34.5 مليار دولار مقارنة بسيناريو عدم نشوب الحرب
- نصيب الفرد* سينخفض بنحو 1700 دولار

SUDAN (2023–2026)



سلاسل الإمداد وأسواق الغذاء:

عملياً قُطعت أهمّ أوصال الإمداد والسوق المحلية بسبب الحرب. فقد أغلقت الطرق الرئيسية بين الولايات أو أصبحت غير آمنة مما عزل الأسواق الريفية عن مراكز الإنتاج

وتعرضت المصانع والمطاحن للنهب والتخريب ، فأوقفت معظم مطاحن الدقيق عملها وخزانات الوقود نفدت، وترك المسلحون مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في دارفور وكردفان وأجزاء من الجزيرة دون حصاد

نتيجة لذلك، يزرع السودان تحت اعتماد شبه تام على الواردات لتلبية حاجة السكان للغذاء والوقود والدواء، في ظل عملة منهارة تزيد كلفة الاستيراد

ويواجه نحو 21.2 مليون شخص (أي أكثر من 40% من السكان) انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، مع تسجيل حالات مجاعة في مناطق دارفور وكردفان

كما تفاقم الفقر الغذائي الناجم عن ارتفاع الأسعار: فقد أصبح أكثر من نصف السكان مهددين بانعدام الغذاء، فيما حذرت وكالات الإغاثة من “أكبر أزمة جوع في العالم” إذا استمر العنف

سلسلة التأثير الانساني للحرب

حرب 15 أبريل 2023



النزوح الجماعي



فقدان مصادر الدخل



الجوع والفقر



تدهور الصحة والتعليم



انخفاض التنمية البشرية



ضعف الاستقرار المجتمعي



اطالة أمد الأزمة

الأثر الاقتصادي للأزمة الإنسانية:

1. النزوح وفقدان رأس المال البشري

ترتب على النزوح الجماعي :

فقدان العمالة الماهرة

هجرة الكفاءات

ارتفاع البطالة

تفكك الأسواق المحلية

وأصبح النزوح نفسه عبئاً اقتصادياً على المجتمعات المستضيفة

اتساع دائرة الفقر

2. تسببت الحرب في:

انخفاض الدخول الحقيقية

زيادة انعدام الأمن الغذائي

توسع الاقتصاد غير الرسمي

3. تراجع التنمية البشرية

تأثرت مؤشرات التنمية البشرية بصورة كبيرة نتيجة:

تعطيل العملية التعليمية

انهيار الخدمات الصحية

ارتفاع معدلات سوء التغذية

زيادة هشاشة الأسر

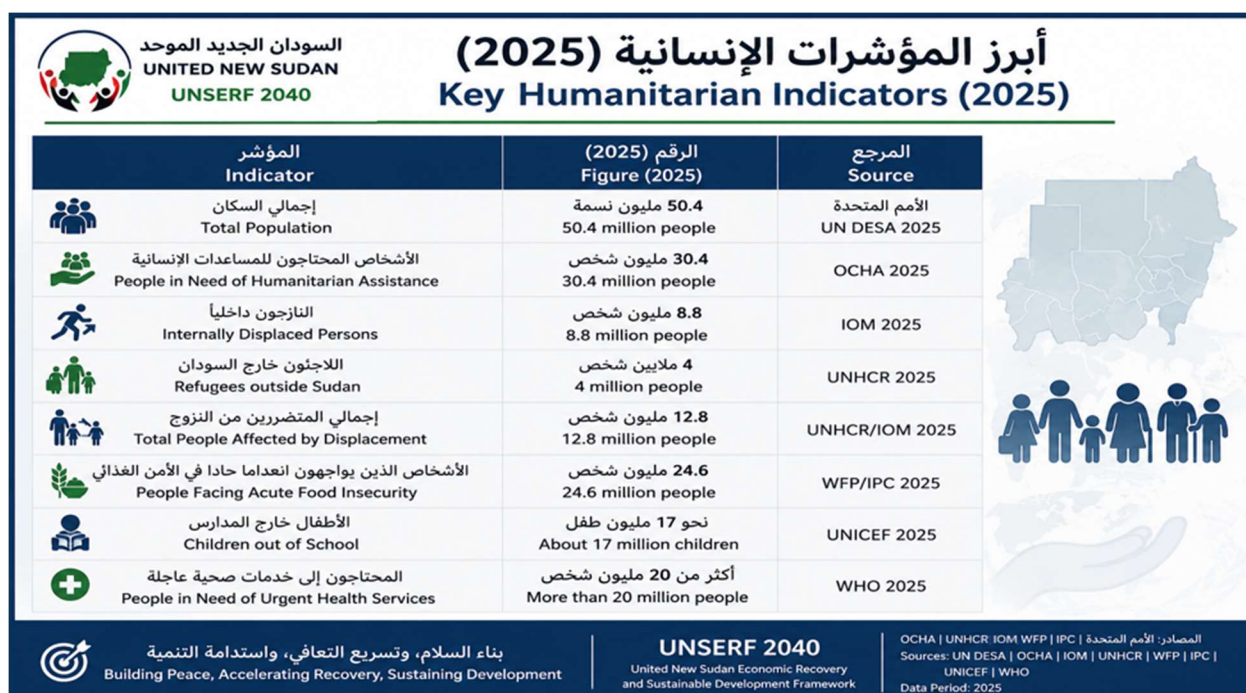
مقارنة مع أزمات إنسانية سابقة:

نطاق التأثير الجغرافي: الحرب الحالية في السودان شملت جميع الولايات الثماني عشرة، واستهدفت العاصمة مباشرة. بالمقابل، كانت أزمة دارفور (منذ 2003) محصورة أساساً في غرب السودان (الولايات الخمس بدارفور). وحملة الصراع في المنطقة الشرقية (1995-2006) اقتصر على ولايات شرق البلاد (كسلا، البحر الأحمر) دون امتداد كبير إلى وسط السودان. أما الصراع مع الجنوب (حتى 2011) فشمل جنوب ووسط السودان، مع اختلاف مسرح العمليات حسب الحروب الأهلية المتعاقبة

الاستجابة الدولية: حظيت أزمة دارفور بتدخل دولي واسع، حيث نشر الاتحاد الأفريقي وقوات حفظ سلام أممية (يوناميد) آلاف الجنود لحفظ السلام، وسنت عقوبات دولية، وأحالت المحكمة الجنائية الدولية القضية ووجهت اتهامات بالإبادة الجماعية بحق الرئيس البشير وقادة كبار. بالمقابل، تركزت الاستجابة السياسية لأزمة جنوب السودان على مسارات التفاوض الإقليمي (إيجاد والإفريقي) ومشروعات

اتفاق السلام الشامل، إضافة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) بعد 2011

أما شرق السودان فحُلت النزاعات فيه عبر اتفاقيات سلام محدودة (بدعم من إريتريا وبريطانيا وغيرها) دون وجود بعثة سلام أممية كبرى. في الأزمة الراهنة، رغم أن الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية سارعت إلى إطلاق نداءات عاجلة وتقديم مساعدات، فإن وجود خطر الاعتداء على العاملين الإنسانيين والإخفاق الجزئي في وقف القتال قلص من فعالية الاستجابة الدولية. ومع ذلك، شاركت عدة دول ومنظمات (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، إيران قطر، تركيا، إلخ) بجهود وساطة أو دعم إنساني محدود.



Humanitarian Indicators (2023-2026)

Indicator	2023	2024	2025	2026	Source
IDPs (million) النازحون	6.0	8.8	11.6	+ 9.3	OCHA
Refugees (million) اللاجئون	1.5	3.3	4.0	+ 4.4	UNHCR
People needing aid لمحتاجون للمساعدات الإنسانية	25	30	30.4	+ 30	OCHA
Food insecurity انعدام الأمن الغذائي	20.3	25	26	24-26	WFP/FAO
Famine risk السكان المعرضون لخطر	4.9	8.5	10	+ 10	WFP

مراجعة المؤشرات الاقتصادية الكلية:

1. الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

شهد الاقتصاد السوداني انكماشاً حاداً منذ اندلاع الحرب نتيجة توقف النشاط الاقتصادي في مناطق الإنتاج الرئيسية.

تشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى أن الاقتصاد السوداني سجل أحد أكبر معدلات الانكماش في تاريخه خلال الفترة 2023-2024، مع استمرار الضغوط على النشاط الاقتصادي في عامي 2025 و2026 نتيجة استمرار النزاع وتراجع الاستثمار والإنتاج.

معدل النمو الاقتصادي

يوضح شكل (1) تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان خلال الفترة (2012-2026). ويلاحظ أن الاقتصاد السوداني حقق معدلات نمو موجبة تراوحت بين (1.4%) و(4.9%) خلال الفترة (2012-2017)، قبل أن يدخل في مرحلة من الانكماش الاقتصادي ابتداءً من عام 2018 نتيجة الاختلالات الهيكلية، وتراجع الإنتاج، والعقوبات الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، حيث انخفض معدل النمو إلى (-2.3%) في عام 2018، و(-2.5%) في عام 2019، و(-3.6%) في عام 2020، ثم سجل (-9.1%) في عام 2021 و(-1.0%) في عام 2022

ومع اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023 شهد الاقتصاد السوداني أكبر انكماش في تاريخه الحديث، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو (-12.3%) في عام 2023، نتيجة توقف الأنشطة الاقتصادية في معظم الولايات، وتعطل الإنتاج الزراعي والصناعي، وانهيار التجارة الداخلية والخارجية، وتدمير البنية التحتية، ونزوح ملايين السكان

واستمر التدهور الاقتصادي خلال عام 2024، إذ تشير التقديرات إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو (-24%)، وهو ما يعكس اتساع رقعة الحرب واستمرار توقف النشاط الاقتصادي في أجزاء واسعة من البلاد.

أما خلال عامي 2025 و2026 فقد بدأت المؤسسات الدولية تتوقع بداية مرحلة استقرار اقتصادي تدريجي، وإن ظل الاقتصاد بعيداً عن مستويات ما قبل الحرب. وتشير أحدث تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو اقتصادي حقيقي يبلغ 3.2% في عام 2025، ثم 0.7% في عام 2026، بينما يتوقع بنك التنمية الأفريقي أن يبلغ النمو 2.1% في عام 2026 في حال تحسن الأوضاع الأمنية وبدء تنفيذ برامج إعادة الإعمار. وتعكس هذه التوقعات استمرار هشاشة الاقتصاد السوداني، واعتماد التعافي الاقتصادي على استعادة الأمن، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وعودة النشاط الإنتاجي والاستثماري

الجدول (1): تطور أبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان 2022–2026

المؤشر	2022	2023	2024	2025 (تقديرات)	2026 (توقعات)
(%) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	-1.0	-12.3	-22.0	-3.5	0.7
(%) متوسط معدل التضخم	87.0	146.6	218.8*	120.0	75.1
(%) معدل البطالة	32.0	38.0	45.0	46.0	44.0
(%) معدل الفقر الوطني	65.0	72.0	78.0	80.0	78.0

UNSERF 2040 | Macroeconomic Indicators (2023–2026)

Indicator	2023	2024	2025	2026	Source	Type
Real GDP Growth (%)	-18.3	-20.3 (IMF est.)	0.6–1.2	0.7	IMF	A/E/F
GDP (US\$ bn)	34–36	36–39	41–43	44.7	IMF	E/F
Average Inflation (%)	146.6	218.8	~81	75.1	CBS / IMF	A/F
Official Exchange Rate	600	601.5	2100+	Variable	CBOS	A
Parallel Exchange Rate	1000–1200	2600–2850	2600–3000	Variable	Economic Reports	E
Merchandise Exports (US\$ bn)	4.78	3.5–4.0	4.2	4.5	World Bank	E

Notes

- A = Official observed data | E = Official estimate | F = Official forecast
- Sources: IMF, CBOS, CBS Sudan, World Bank

2. التضخم

استمرت الحرب في تغذية التضخم نتيجة:

اضطراب سلاسل الإمداد

تراجع الإنتاج المحلي

انخفاض قيمة العملة

الاعتماد المتزايد على الواردات ، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية والأمن الغذائي

(Chronic High Inflation) أدخل السودان مرحلة تضخم مرتفع ومزمن

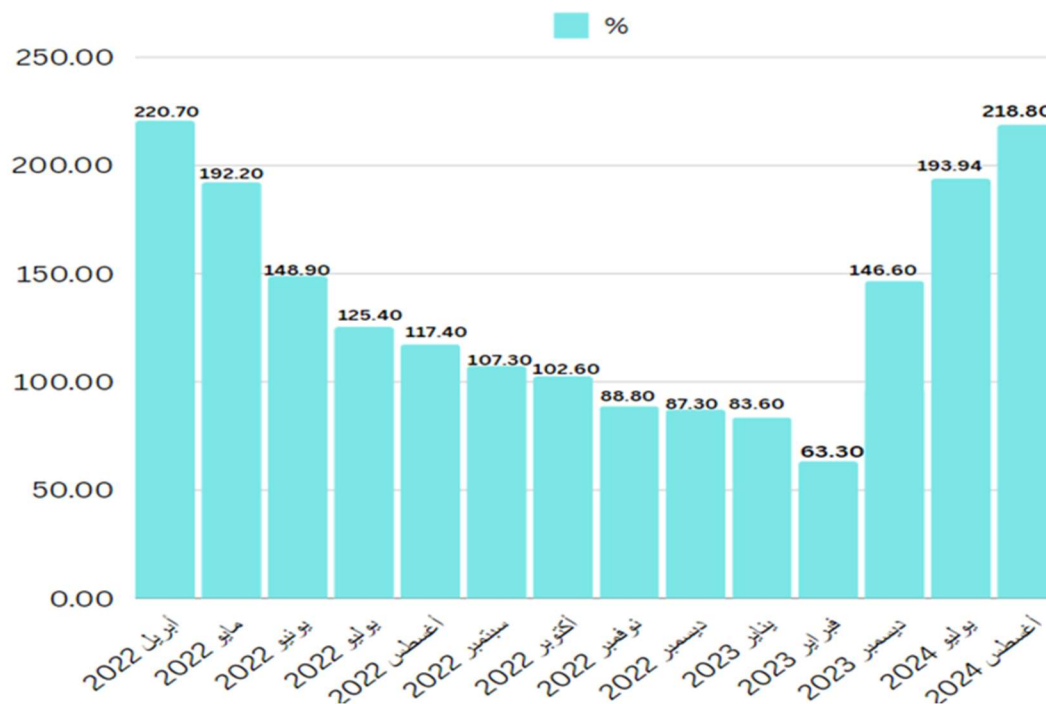
معدل التضخم:

تسببت الحرب في ارتفاع معدلات التضخم بصورة غير مسبوقة نتيجة انهيار سلاسل الإمداد، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وتراجع الإنتاج المحلي، وارتفاع تكاليف النقل والطاقة، بالإضافة إلى التمويل بالعجز. فقد ارتفع معدل التضخم من 83.6% في يناير 2023 إلى 146.6% في ديسمبر 2023، ثم واصل ارتفاعه ليبلغ 218.8% في أغسطس 2024 مقارنة بـ 193.94% في يوليو من العام نفسه، مما أدى إلى انخفاض حاد في القوة الشرائية للمواطنين، وارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي

وخلال عام 2025 بدأت التوقعات تشير إلى تباطؤ تدريجي في معدل التضخم مع تراجع وتيرة الارتفاع في الأسعار مقارنة بذروة عام 2024، إلا أن التضخم ظل عند مستويات مرتفعة للغاية بسبب استمرار الحرب واختلال أسواق السلع والعملات

أما في عام 2026 فتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض متوسط معدل التضخم إلى نحو 75.1%، مع تضخم نهاية الفترة عند حوالي 64.1%، وهو ما يعكس تحسناً نسبياً مقارنة بسنوات الحرب الأولى، إلا أنه يظل من أعلى معدلات التضخم في العالم، بما يؤكد استمرار الضغوط على مستوى المعيشة والحاجة إلى إصلاحات نقدية ومالية وإعادة بناء القدرات الإنتاجية للاقتصاد السوداني

Original Inflation Chart



التضخم في السودان (2023-2026)

السنة	متوسط التضخم السنوي (%)	ملاحظة
2023	146.6	بيانات فعلية
2024	177-220	بيانات فعلية ومتوسطات منشورة
2025	100-110	تقديرات مؤسسات دولية
2026	75-90	توقعات اقتصادية

3. سعر الصرف

يُعد تدهور سعر الصرف أحد أهم مظاهر الأزمة الاقتصادية

أسباب التدهور تشمل:

انخفاض احتياطات النقد الأجنبي

اتساع السوق الموازية

تراجع الصادرات

زيادة الدولار

ضعف الثقة في الجهاز المصرفي

4. التجارة الخارجية والصادرات

تراجعت الصادرات السودانية بصورة كبيرة بسبب:

1. تعطيل سلاسل التوريد

2. تضرر البنية التحتية

3. اضطراب النقل والتأمين

4. انخفاض الإنتاج الزراعي والتعديني

5. أصبحت الصادرات أكثر اعتماداً على الذهب مقابل تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية التقليدية

مراجعة خسائر القطاعات الاقتصادية

القطاع الزراعي

تعرض جزء كبير من النشاط الزراعي لأضرار جسيمة، شملت تعطل سلاسل الإنتاج والتسويق وتراجع المساحات المزروعة وانخفاض الإنتاجية الزراعية تم تدمير ما يقارب تقديريا 65% من القطاع الزراعي.

يتطلب الوضع الاتي:

تعزيز التنمية الزراعية والإنتاجية الإقليمي

تطوير المزايا النسبية لكل إقليم وربطها بسلاسل القيمة الوطنية والإقليمية

إنشاء صندوق وطني للعدالة الإقليمية وإعادة الإعمار يخصص لتمويل المشروعات التنموية في المناطق المتضررة من الحرب، على أن يخضع لمعايير الشفافية والمساءلة

القطاع الصناعي

تعرضت نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية، خاصة في الخرطوم، لأضرار مباشرة وغير مباشرة أدت إلى توقف الإنتاج وتسريح أعداد كبيرة من العمال تدمير ما يقارب تقديريا 80% من البنية التحتية الصناعية

قطاع الطاقة

شهد القطاع:

انخفاض الإنتاج

تضرر خطوط النقل

تعطل المصافي

ارتفاع تكلفة الطاقة

القطاع المصرفي

واجه القطاع:

نهب وتدمير فروع مصرفية

انخفاض السيولة

تراجع الثقة المصرفية

توسع الاعتماد على التطبيقات الرقمية والتحويلات الإلكترونية

قطاع الخدمات

تضررت بدرجات متفاوتة بين الولايات:

الصحة

التعليم

المياه

الكهرباء

الاتصالات

سيناريوهات المستقبل

(2026-2030)

السيناريو الأول: التعافي البطيء

يفترض:

توقف تدريجي للنزاع المسلح

عودة جزئية للمؤسسات

استئناف النشاط الزراعي

النتيجة:

نمو اقتصادي ضعيف

استمرار الضغوط المعيشية

احتياج كبير للتمويل الخارجي

السيناريو الثاني: التعافي المتسارع

يفترض:

اتفاق سلام شامل

حكومة انتقالية مستقرة

برنامج وطني لإعادة الإعمار

تدفق الاستثمارات الدولية

النتيجة:

تحسن النمو الاقتصادي

استعادة الثقة

التوصيات

توصيات السياسات الاقتصادية

تقترح الورقة الأولويات الاستراتيجية التالية:

1. إيقاف الحرب بصورة شاملة وإرساء سلام مستدام
2. إنشاء صندوق وبرنامج وطني لإعادة الإعمار
3. إعادة تأهيل القطاع الزراعي باعتباره قاطرة التعافي الاقتصادي
4. إصلاح القطاع المالي والنظام المصرفي
5. الاستثمار في رأس المال البشري والخدمات الأساسية (التعليم والصحة)
6. تعزيز الحوكمة والشفافية
7. إعادة بناء البنية التحتية
8. بناء نظام اقتصادي قائم على العدالة الإقليمية

References : (APA 7th Edition)

- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025). *Sudan Humanitarian Needs and Response Plan 2025*.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). (2025). *Sudan Situation Operational Update*.
- International Organization for Migration (IOM). (2025). *Sudan Mobility Update*.
- World Food Programme (WFP). (2025). *Sudan Emergency Dashboard*.
- Integrated Food Security Phase Classification (IPC). (2025). *Sudan Acute Food Insecurity Analysis*.
- United Nations Children's Fund (UNICEF). (2025). *Sudan Education Crisis Update*.
- World Health Organization (WHO). (2025). *Sudan Health Emergency Situation Report*.

